

حتى كورقة ضغط للمساومة . اذن لا جدية في « التشدد » المصري ، وربما هو مقصود بهدف غسل اليدين نهائيا بعد تأمين الصلح الثنائي .

اما حكومة الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من الاشارات المتباينة التي صدرت عنها خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، فانها عندما حددت مفهوما لحقوق شعب فلسطين المشروعة ، على لسان رئيسها كارتر فان هذا التحديد جاء ليرجح مرة اخرى انحياز واشنطن لحكومة اسرائيل ، ومطابقا لسلبية الاطار السياسي « لاتفاقتي كمب دافيد » التي لم تشر على الاطلاق الى اي من هذه الحقوق الشرعية ، ولا سيما الاساسي والثابت منها مثل حق العودة ، وتقرير المصير ، والسيادة الوطنية . وفي خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٤ تشرين اول ١٩٧٧ ، والذي ادلى به بعد ان تراجع عن البيان الاميركي – السوفياتي المشترك بعد اربعة ايام من توقيعها ، قال كارتر : « انه يجب الاعتراف بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين » ثم اضاف « ولكن ماهية هذه الحقوق وكيفية تحقيقها يجب ان يتما بالطبع عبر مفاوضات تفصيلية بين الاطراف المعنية » ، اي بمشاركة اسرائيلية كما هو واضح . وختم بقوله : « ونحن – اي الولايات المتحدة – لا نملك ان نملي رأينا في هذا الموضوع » . وفي حديث اخر له ، أكثر وضوحا قال كارتر في مؤتمر صحفي بعد خطابه باسبوعين تقريبا : « ان الفلسطينيين – ككل البشر – لهم نفس التطلعات للحرية ، واحترام الذات الانسانية ، والى بيت يعيشون فيه وقيمون مع عائلاتهم ، وان يكون لهم مدارسهم وعنايتهم الصحية ، والطعام الكافي .. ففي هذا الاطار . استطيع القول بان لهم نفس ما لغيرهم من حقوق » . مرة اخرى نركز على تجاهل الرئيس الاميركي على الحقوق الاساسية واكتفائه بالحقوق الانسانية التي استطاعت بعض الجمعيات في اوربا والولايات المتحدة انتزاعها لبعض الحيوانات التي ترعاها وترفق بها .

وبعد تفسير حقائق الموقفين المصري والاميركي من هذا الذي يروجون له تحت بند « الحقوق المشروعة لشعب فلسطين » هل من حاجة الى التعرض لما يقوله بيغن وكل حكام اسرائيل ؟ فقط نود الاشارة الى السخرية التي علق بها بيغن على هذا البند ، الذي قال انه لم يقبل به الا لانقاذ ماء الوجوه التي اعتادت الحديث عنه . واطاف عندما « يأتي دورنا في المفاوضات سنتحدث عما هو مشروع وغير مشروع من الحقوق . ونحن نعرف ما سنقوله حول حقوقنا ومطالبنا !! » .

ومع ذلك ايضا وايضا ، لا يياس المروجون لبضاعة « الحكم الذاتي » الواردة من « كامب دافيد » ويطرحون في صيغة تساؤل اذا ما كان اجدى وانفع للفلسطينيين ان يشاركوا او يجرؤا انتخاباتهم بدلا من بقاء الاحتلال على ما هو عليه ؛ ويشيرون في هذا الصدد الى انتخابات البلديات التي اتت بعناصر وطنية الى تلك المجالس ورفعت صوت منظمة التحرير عاليا !!

خديعة اخرى ، تحاول الباس النصوص غير ما ورد فيها ، وتتجاهل في الوقت ذاته ما تجاهلته هذه النصوص من قرارات مبدئية كان لا بد من النص عليها ... ولو من اجل سمعة الديمقراطية !